الفصل الخامس

الهجرة العائدة في الأردن

د. أحمد قاسم الأحمد

تمهيـــد:

تعتبر الهجرة ظاهرة طبيعية ولقد اعتاد عليها الإنسان منذ القدم، وبدأ بالتنقل من مكـان إلى آخـر وحسب الـظروف المعيشية التي عاشها، وكان طلب الرزق العامل الأساسي الأول في البداية والذي كان يدفع الإنسان للهجرة. وشهد الوطن العربي بأجزائه المختلفة أنواعاً واضحة من الهجرة والتي كانت تظهر وبشكل مألوف منـذ القـرن السابع الميلادي وحتى القرن التاسع عشر منه. وكان لعوامل الدين واللغة وتقارب أساليب الحياة وانفتاح الحدود الأثر الواضح على سهولة الحركة بين هذه الأقطار. وظهرت هذه الهجرة واضحة مع بدايات الدعوة الإسلامية، وبعضها أخذ طابع الهجرة الجماعية والإقامة وخاصة في الفترات الأولى لانتشارها. وكانت هذه الهجرات تتركـز حول أحواض الأنهار وتتوسع بإقامة المناطق البشرية والتي غالباً ما تصبح جاذبة للكثيرين.

وتراجعت الهجرة منذ نهاية القرن التاسع عشر مقارنة مع مثيلاتها في القرون التي سبقت ذلك ولعدة أسباب وخاصة انحسار دوافع هذه الهجرة.

كان الأردن من أوائل الأقطار العربية المصدرة للقوى العاملة سواء منها من بدأ بالهجرة إلى الدول الغربية، أوروبا الغربية والأمريكيتين بقصد الإقامة والعمل، ولقد استجاب الأردن لتلبية احتياجات البلدان العربية النفطية من الموارد البشرية على اختلاف مستوياتها العلمية والمهنية، حيث بدأت الهجرة إلى تلك الدول في الخمسينات وبأعداد قليلة، إلا أنها أخذت بالازدياد خلال عقد السبعينات، وفي أعقاب ارتفاع أسعار البترول في عام ١٩٧٣، وتزايد فوائض عوائد البترول لدى

تلك الدول وما نجم عنه من زيادة الطلب على القوى العاملة من الخارج، حيث شهد الأردن في النصف الثاني من السبعينات اختلالات واضحة في سوق العمل تمثلت في ظهور نقص حاد في بعض المهن والتخصصات، الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة العربية والأجنبية من أجل تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية الأردنية. وازدادت هذه المسببات بعد ارتفاع أسعار البترول للمرة الثانية في عام ١٩٧٩ والتي استمرت نتائجها وآثارها حتى أوائل الثمانينات عندما بدأت أسعار البترول بالانخفاض، مما أدى لآثار عكسية على مستويات الإنفاق والاستثمار في الدول المستقبلة، وبالتالي تراجع الطلب على القوى العاملة الأردنية. وأدى الكساد العالمي وحرب الخليج وانخفاض أسعار البترول دولياً وتراجع العوائد النفطية واكتمال معظم مشاريع البنية التحتية في الدول العربية الخليجية المستقبلة للعمالة الأردنية وليبيا إلى ظهور ما يسمى بالعمالة المرتدة أو العائدة.

ولقد ازداد الإهتمام بظاهرة العمالة المرتدة أو العائدة، وزاد اهتمام الحكومة بها نظراً لما نجم وينجم من انعكاسات مباشرة على سوق العمل وسياسات الاستخدام والتشغيل في الأردن والتي رافقت زيادة ظاهرة البطالة في سوق العمل الأردني.

أولاً: الأيدي العاملة الأردنية في الخارج:

تضاربت الأرقام الخاصة بالأيدي العاملة الأردنية في الخارج، ولكن هناك عدة تقديرات ودراسات لباحثين ومنذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية عام ١٩٨٨، تظهر أن الأعداد تراوحت بين (١٥٠) ألف عامل و٣٥٠,٠٠٠ ألف عامل.

ويظهر الجدول (٢-٣٧) تقديرات العمالة الأردنية المهاجرة للخارج حسب جهات التقدير المختلفة.

جدول رقم (٢-٣٧)

تقديرات العمالة الأردنية المهاجرة للخارج

حسب جهات التقدير المختلفة

الرقم	جهة التقدير	عدد العاملين الأردنيين في الخارج (بالألف)	السنة التي تم فيها التقدير
١	حسين يحيى	١٩٨,٤	١٩٧٥
٢	دائرة الإحصاءات العامة	٣٠٤,٢	١٩٧٥
٣	بيركس وسنكلير	٢٦٥,٠	١٩٧٥
٤	صندوق النقد الدولي (IMF)	١٥٠,٠	١٩٧٧
٥	مركز دراسات الوحدة العربية	٢٢٥,٠	١٩٧٧
٦	وزارة العمل الأردنية	٣٠٥,٣	١٩٨٠
		٣٤٣,٣	١٩٨٦
٧	عيسى إبراهيم	٣٣٩,٣	١٩٨٥
٨	عبد الله المالكي	١٧٩,٣٦٥ (العمال فقط)	١٩٨٦
		٧١٦,٦ (الأردنيون في الخارج باستثناء الطلاب)	١٩٨٦
٩	توقعات الباحث	٣٥٠,٠٠٠	١٩٨٩

المصدر: الجمعية العلمية الملكية، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، ١٩٨٩، صفحة ٩٠، وتقديرات الباحث.

وتمتاز العمالة الأردنية في الخارج بقدرتها على التكيف ومهارتها وانضباطيتها الأمر الذي جعلها تحافظ على أسواقها التقليدية ما أمكن، وتشير الإحصائيات أن

معظم الأردنيين العاملين بالخارج من المتعلمين، وغالبيتهم يعملون في المهن الفنية والإدارية والكتابية. وبدأ سوق العمل الأردني يشهد ظاهرة العمالة المرتدة (العائدة) مع بداية الثمانينات.

ثانياً: حجم العمالة المرتدة (العائدة):

مع تراجع عوائد النفط وانخفاض الاستثمارات واكتمال البنية التحتية والمشروعات الكبيرة في البلدان المستقبلة، وتزايد أعداد العاملين من أبناء الدول المستقبلة تراجع الطلب على الأيدي العاملة من الخارج ولم تكن العمالة الأردنية بعيدة عن ذلك. وبالرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة ومفصلة عن العمالة العائدة إلى الأردن والتي بدأت منذ بدايات الثمانينات وحتى الآن.

وإن أظهرت نتائج أزمة الخليج تزايد أعداد العمالة المرتدة (العائدة) من الكويت بصورة خاصة. لكن أعدادهم بصورة دقيقة وما يحمله المستقبل من أثر على حركتهم ودفعهم للعودة إلى الأردن لم تتضح بعد. لكن المصادر الرئيسة لتقدير حجم العمالة العائدة يمكن حصرها بما يلي:

أ ـ تقديرات وزارة المالية:

اعتمدت هذه التقديرات على النماذج التي قدمت من أجل التخليص على الأثاث المعفى من الجمارك من قبل المغتربين، ويعتبر هذا الأسلوب جيداً في ظل عدم توفر البيانات الخاصة بهذه الظاهرة ويؤخذ على هذا الأسلوب بعض السلبيات ويمكن تلخيصها بما يلي:

١ . يقتصر هذا الأسلوب على العمالة العائدة من دول الخليج فقط وخاصة السعودية والكويت.

٢ . هناك أعداد من العاملين بالخارج تحضر أثاثها إلى الأردن عند عودتها.

٣ . يقوم عدد من المغتربين بالتخليص على أثاثهم بهدف تأثيث بيوت في الأردن، ولكنها تعود للعمل في دول الخليج .

ويبين الجـدول رقم(٢ـ٣٨) أعداد العمال الأردنيين العائدين إلى أرض الوطن والـذين تم تسـجيلهم بعـد قيامهم بالتخليص على أثـاثهم خلال السنـوات (١٩٨٤ـ١٩٨٦)، وبلغ عددهم عام ١٩٨٤ (٨٩٧) شخصاً، وارتفع إلى ١٥٨٧ عام ١٩٨٥، ووصل إلى عام ١٩٨٦ (١٩٣٣) شخصاً وحوالي ٢١٠٠ عامل في عام ١٩٨٧ .

الجدول رقم (٢ـ٣٨)

أعداد الأيدي العاملة الأردنية العائدة من دول الخليج

والذين خلصوا على أثاثهم

خلال السنوات (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩)

السنوات	العدد	عدد تراكمي
١٩٨٤	٨٩٧	-
١٩٨٥	١٥٨٧	٢٤٨٤
١٩٨٦	١٩٧٨	٤٤٦٢
١٩٨٧	٢٠٠٠	٦٤٦٢
١٩٨٨	٢٠٥٠	٨٥١٢

المصدر:

ـ وزارة العمل، مجلة العمل، العدد ٣٨، السنة العاشرة، ١٩٨٧، ص١٦ .

ـ تقديرات الباحث للأعوام (١٩٨٦ و١٩٨٧)، حيث وصلت الأعداد المسجلة عام ١٩٨٦ وحتى نهاية شهر آب ١٩٣٣ شخصاً.

ب ـ تقديرات الإحصاءات العامة:

أعدت دائرة الإحصاءات العامة خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦ تقاريراً شهريةً عن الأردنيين العائدين من الخارج، وذلك بهدف التعرف على حجم العمالة الأردنية العائدة، وأهم خصائصها، وإمكانية الاستفادة منها في مجال التنمية الاقتصادية. وقد صدرت هذه التقارير بعد أن تم تصميم استمارة وضعت لهذا الغرض، وتم توزيعها على نقاط العبور في المملكة.

بلغت تقديرات العائدين نتيجة هذه الدراسة حوالي (١٢٧٥) شخصاً موزعين على الأشهر الستة الأخيرة لعام ١٩٨٦ كما يظهرها الجدول رقم (٢-٣٩).

الجدول رقم (٢-٣٩)

أعداد الأيدي العاملة الأردنية العائدة

حسب الأشهر خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦

الشهر	العدد	النسبة ٪
تموز	٧٨٧	٦١,٧
آب	٢٨٢	٢٢,١
أيلول	٥٦	٤,٤
تشرين أول	٥١	٤,٠
تشرين ثاني	٥٨	٤,٥
كانون أول	٤١	٣,٢

المصدر:

ـ وزارة العمل، مجلة العمل، العدد ٣٨، السنة العاشرة، ١٩٨٧، ص٢٥.

ج ـ تقديرات الأمن العام:

قدرت إدارة الحدود والأجانب أعداد الأردنيين العائدين لعام ١٩٨٦ بحوالي ٤٩٤٩. وقد اعتمدت في هذا التقرير على العائدين من دول الخليج والذين لا

تكون بحوزتهم تأشيرة عودة إلى الدول التي قدموا منها. وقسمت عملية التقدير إلى فترتين، كما يوضحها الجدول رقم (٢-٤٠).

الجدول رقم (٢-٤٠)

الأيدي العاملة الأردنية العائدة في عام ١٩٨٦

العدد	النسبة ٪	التاريخ
٣٥٥٠	٧١,٧٣	حتى تاريخ ١٩٨٦/٦/١٢
١٣٩٩	٢٨,٢٦	حتى تاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥
.	.	وبعد تاريخ ١٩٨٦/٦/١٣
٤٩٤٩	١٠٠,٠٠	المجموع

المصدر:

- وزارة العمل، مجلة العمل، العدد ٣٨، السنة العاشرة، ١٩٨٧، ص١٧.

ويمكن الإشارة إلى أن سبب زيادة أعداد العائدين في الأشهر الستة الأولى، سببه نهايات دوام المدارس وعودة غالبية العاملين بالخارج لقضاء إجازاتهم أو إنهاء أعمالهم مع بدايات أشهر الصيف من كل عام.

د - تقديرات وزارة التربية والتعليم:

تم تسجيل (٤٢٤٠) طالباً وطالبةً للعام الدراسي (١٩٨٦/٨٥) في مدارس وزارة التربية والتعليم، وإذا أخذ متوسط حجم الأسرة في الأردن (٧) أشخاص، منهم (٥) أبناء. وإذا تم افتراض أن كل أسرة قد سجلت (٢-٣) من أبنائها في المدارس، فإن عدد الأسر تقدر بحوالي (١٧٦٧) أسرة، وهذا يعتبر رقماً قريباً من تقديرات وزارة المالية لعام ١٩٨٥.

هـ - تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا):

كلفت الأسكوا الدكتور سعد حسن برغوث بدراسة تتعلق بالعمالة العائدة إلى

بلد الإرسال خاصة العائدة من دول الخليج، والآثار المترتبة على عودة هذه العمالة، وقد قدر عدد العائدين إلى الأردن خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠) بـ (٥٨٠٣٩) عاملاً وعاملةً، بمعدل (١١٦٠٠) عامل لكل عام، إلا أن هذه التقديرات تعتبر مبالغ بها. كذلك تم تقدير العمالة العائدة من دول الخليج للأعوام (١٩٨٦، ١٩٨٧) بحوالي (٢٧٤٧٣) شخصاً غالبيتها من المملكة العربية السعودية أي ما نسبته ٦٧٪ من مجموع العمالة العائدة ويظهر الجدول رقم (٢-٤٢) ذلك.

جدول رقم (٢-٤١)

تقديرات العمالة العائدة حسب جهة وأسلوب التقدير

خلال السنوات (١٩٨٤ - ١٩٨٦)

جهة التقدير	الأسلوب	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦ النصف الأول	١٩٨٦ النصف الثاني	عدد العائدين ملاحظات
١. وزارة المالية/ الجمارك	نموذج التخليص على أثاث معين جمركياً	٨٩٧	١٥٨٧	-	١٩٣٣	العائدون من دول الخليج
٢. دائرة الإحصاءات العامة -	استمارة وزعت على المطارات ونقاط العبور المختلفة	-	-	-	١٢٧٥	-
٣. الأمن العام -	لا توجد تأشيرات عودة لدى العائدين	-	-	-	٤٩٤٩	العائدون من دول الخليج
٤. وزارة التربية والتعليم	عدد أبناء المغتربين الذين قبلوا في	-	-	-	٢٠٠٠	-

جدول رقم (٢-٤٢)

العمالة الأردنية العائدة من مجلس التعاون الخليجي وتوزيعها النسبي للأعوام (١٩٨٦ و١٩٨٧)

الدولة / العمالة العائدة	المملكة العربية السعودية	الكويت	الأمارات العربية المتحدة	قطر	عمان	البحرين	المجموع
مجموع العمالة الأردنية العائدة	١٨٤١٣	٣١٦٥	٣٤٠٥	٧٩٥	١٠٦٨	٦٢٧	٢٧٤٧٣
(٪)	٦٧	١١,٥	١٢,٤	٢,٩	٣,٩	٢,٣	١٠٠

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القوى العاملة غير المواطنة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحتمالات العودة، بغداد، كانون أول، ١٩٨٧، ص٦٩.

وبالرغم من الطرق السابقة لحسابات أعداد الهجرة العائدة، فقد استمرت الهجرة للأيدي العاملة الأردنية إلى الخارج وأشارت الإحصائيات بأن عدد المهاجرين في عام ١٩٨٧ وصل إلى ٤٥١٧ شخصاً. في حين لم يتجاوز عدد العمال العائدين وبصورة نهائية سوى ٢٥٠٠ شخصاً. وأكدت الإحصائيات بأن حجم العمالة الأردنية العائدة خلال الأعوام (١٩٨٥-١٩٨٧) وصلت إلى ٨٠٨٨ شخصاً[١]. وهذا يظهر تضارباً مع الإحصائيات الأردنية والتي اعتمدتها وزارة المالية بسبب اعتمادها على من قام فقط بإحضار أثاثه معه للأردن، ولكننا نرى أن رقم ٨٠٨٨ هو الأقرب للحقيقة.

ويبين الجدولان رقم (٢-٤٣)، (٢-٤٤) أعداد العمالة الأردنية العائدة خلال السنوات (١٩٨٦ و١٩٨٧)، وما توقعته دراسة صادرة عن الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) للأعوام (١٩٨٦/ ١٩٩٠).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تقديرات الأسكوا جاءت بشكل كبير جداً وأظهرت وقائع الأيام بأن العدد لم يكن بالحجم الذي قدرته، ولكن يمكن أن يؤكد بأن الأعداد السنوية للهجرة العائدة تصل إلى (٣-٤) آلاف عائد، حتى نهاية عام ١٩٨٩. ولكن هذه الأرقام اختلفت خلال مجريات الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٠ وخاصة منذ شهر آب لنفس العام وذلك بسبب أزمة الخليج وعودة الآلاف من الأردنيين العاملين بالكويت ويمكن تقدير أعدادهم من خلال المعادلة التالية واعتماداً على ما نشرته الصحف.

وحسب مصادر وزارة التربية والتعليم والتي ذكرت أنها استقبلت حوالي (٧٠) ألف طالب وطالبة من أبناء المغتربين لهذا العام، وعلى افتراض أن الأسرة الواحدة لها بالمدارس ما بين (٣-٤) أبناء فيمكن تقدير أن حوالي (٢٥) ألف عامل قد تمت عودتهم إلى الأردن بسبب أزمة الخليج. وإن كان البعض منهم يترك أسرته مع الأبناء ويعود إلى مكان عمله، لكن الأمر الذي يمكن تأكيده أن أعداد العمالة العائدة حتى نهاية شهر آب لهذا العام قد زادت عن (٢٥) ألف عامل.

وبكل تأكيد، فإن تأثيرات أزمة الخليج وآثارها على العمالة الأردنية في الكويت والخليج والسعودية لم تظهر آثاره واضحة لغاية الآن، وإن بدأت الظواهر تشير إلى إيقاف استقدامهم للعمل هناك، وفي بعض الحالات ذكرت بعض المصادر أن أعداداً قد تم ترحيلهم، والبعض أنهيت عقود عملهم، ولولا أزمة الخليج لما ازداد عدد العمالة العائدة عن خمسة آلاف عامل، وذلك لعدة أسباب منها:

ـ زيادة معدل البطالة في الأردن مما ترك آثاراً على قرار الفرد الأردني العامل في

الخارج بتأجيل عودته إلى الأردن في حالة رجوع قرار العودة إلى الفرد نفسه.

ـ سعي الحكومة الأردنية الدائم لإيجاد فرص عمل للأردنيين بالخارج.

ـ اتصالات الحكومة الأردنية المستمرة مع الدول المستقبلة للإبقاء على الأيدي العاملة الأردنية لديها، إلا أن هناك حالات مؤكدة للعودة ممن بلغوا السن القانونية أو تقاعدوا أو كان القرار فردياً لهم بالعودة مهما كانت الظروف بسبب عدم رغبتهم بالبقاء.

وعلاوة على ذلك:

ـ بدأت الظروف الاقتصادية في الدول التي يعملون بها. تعاود نشاطها الاقتصادي بصورة أفضل من فترة التراجع، وبالتالي قلت الضغوط على الأيدي العاملة الأردنية، مما ساعد على بقاء العامل ومحافظته على مكان عمله.

ـ ومن الجدير بالذكر أن الظروف الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني والانخفاض الذي أصاب سعر صرف الدينار الأردني، ساهم بالإبقاء على إبقاء العمالة الأردنية بدول الخليج وقبولها بالأجور والرواتب التي كانت في وقت مضى سبباً من أسباب قرار العودة إلى الأردن والبحث عن عمل فيه. حيث كانت ترفض المحافظة على عملها مقابل العروض بتخفيض الأجور، وتفضل العودة إلى الأردن.

ـ كما وأن عدم وجود الفرص الاستثمارية الكافية والمقنعة للمستثمرين ووجود عامل الانتظار لديهم باتخاذ مثل هذا القرار للاستثمار في الأردن، ساهم بتأخير قرار العودة لتلك الشريحة من الأردنيين العاملين بالخارج.

ويمكن أن نُلخص أسباب العودة بعدد من الأسباب والتي أثرت على قرار العودة قبل نهاية عام ١٩٨٨، وتعرض سعر صرف الدينار الأردني لضغوط ساهمت بتخفيض قيمته.

جدول رقم (٢-٤٣)

العمالة الأردنية العائدة خلال السنوات (١٩٨٦/ ١٩٨٧)(*)

حسب القطاعات الاقتصادية والدولة العائدة منها

الدولة / القطاع الاقتصادي	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	عُمان	البحرين	مجموع دول الخليج	ليبيا -	المجموع ٪ الكلي
الزراعة والصيد	٥٢	٩	١٠	٢	٣	٢	٧٨	٥	٨٣
المناجم والمحاجر	١٤٠	٢٢	٢٨	٦	١١	٦	٢١٣	١٣	٢٢٦
الصناعات التحويلية	٧٨٠	١٣٤	١٤٤	٣٤	٤٦	٢٦	١١٦٤	٧٤	١٢٣٨
المرافق	٢٢٨	٣٩	٤٢	١٠	١٣	٨	٣٤٠	٢٢	٣٦٢
التشييد والبناء	٤٨٨٨	٨٤٢	٩٠٤	٢١٢	٢٨٣	١٦٦	٧٢٩٥	٤٦٥	٧٧٦٠
التجارة	١٩٣٨	٣٣٢	٣٥٨	٨٢	١١٢	٦٥	٢٨٨٧	١٨٤	٣٠٧١
النقل والتخزين	٥٧٥	٩٩	١٠٦	٢٥	٣٤	١٨	٨٥٧	٥٥	٩١٢
خدمات المال والأعمال	٤١٢	٧٢	٧٧	١٦	٢٢	١٦	٦١٥	٣٩	٦٥٤
الخدمات الاجتماعية	٩٤٠٠	١٦١٦	١٧٣٦	٤٠٨	٥٤٤	٣٢٠	١٤٠٢٤	٨٩٣	١٤٩١٧

المجموع	١٨٤١٣	٣١٦٥	٣٤٠٥	٧٩٥	١٠٦٨	٦٢٧	٢٧٤٧٣	١٧٥٠	٢٩٢٢٣
٪	٦٣,٠	١٠,٨	١١,٧	٢,٧	٣,٦	٢,١	٩٤,٠	٦,٠	١٠٠

(*) مقدرة.

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «أثر عودة العمالة المهاجرة»، آذار، ١٩٨٦، ص٢٨، ٤٦.

جدول رقم (٢-٤٤)

توقعات العمالة الأردنية العائدة خلال السنوات (١٩٨٦-١٩٩٠)(*)

حسب القطاعات الاقتصادية والدولة العائدة منها

الدولة / القطاع الاقتصادي	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	عُمان	البحرين	مجموع دول الخليج	ليبيا ٪	المجموع الكلي	٪
الزراعة والصيد	١٧٥	٣٠	٣٢	٨	١٠	٦	٢٦١	١٧	٢٧٨	٠,٤
المناجم والمحاجر	٤٢٠	٧٣	٧٨	١٧	٢٢	١١	٦٢١	٤٠	٦٦١	١,١
الصناعات التحويلية	٢١٠٠	٣٦٠	٣٨٩	٩١	١٢٢	٢٧	٣١٣٤	٢٠١	٣٣٣٥	٥,٨
المرافق	٣٩٠	٦٨	٧٣	١٧	٢٢	١٣	٥٨٣	٣٧	٦٢٠	١,١
التشييد والبناء	٩٢٠٠	١٥٨٢	١٧٠٠	٣٩٨	٥٣٤	٣١٣	١٣٧٢٧	١٨٨	١٤٦٠٨	٢٥,٢
التجارة	٣٧٥٠	٦٤٥	٦٩٢	١٦٢	٢١٨	١٢٨	٥٥٩٥	٣٥٩	٥٩٥٤	١٠,٣
النقل والتخزين	١١٥٠	١٩٨	٢١٢	٤٨	٦٧	٣٩	١٧١٤	١١٠	١٨٢٤	٣,١
خدمات المال والأعمال	١٣٧٥	٢٣٦	٢٥٣	٦٠	٨٢	٥٠	٢٠٥٦	١٣٢	٢١٨٨	٣,٨
الخدمات الاجتماعية	١٨٠٠٠	٣٠٩٦	٣٣٢٨	٧٧٦	١٠٤٠	٦٠٨	٢٦٨٤٨	١٧٢٣	٢٨٥٧١	٤٩,٢

المجموع	٣٦٥٦٠	٦٢٨٨	٦٧٥٧	١٥٧٧	٢١١٧	١٢٤٠	٥٤٥٣٩	٣٥٠٠	٥٨٠٣٩	
٪	٦٣,٠	١٠,٨	١١,٧	٢,٧	٣,٧	٢,١	٩٤,٠	٦,٠	-	١٠٠

(*) مقدرة.

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «أثر عودة العمالة المهاجرة»، آذار، ١٩٨٦، ٤.

ثالثاً: أسباب عودة العمالة الأردنية من الخارج:

تعود بداية عودة العاملين في الخارج وزيادتها عن المعدل الطبيعي لمطلع الثمانينات، وهناك أسباب كامنة وراء زيادتها والاستغناء عن العمالة الأردنية خاصة في دول الخليج، أهمها تراجع النشاط الاقتصادي في هذه الدول، نتيجة لانخفاض عوائدها من تصدير مادة البترول، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل لديها، وتراجع الطلب على القوى العاملة الأجنبية بصورة عامة، ولم تكن العمالة الأردنية بمعزل عنها.

ويمكن تلخيص الأسباب التي ساهمت بعودة العمالة الأردنية من دول الخليج وليبيا عدا أزمة الخليج إلى التالي:

١ ـ انخفاض عائداتها النفطية نتيجة لانخفاض إنتاجها إلى النصف من مادة النفط، وانخفاض أسعارها عالمياً [من (٣٤) دولار للبرميل الواحد إلى (٨) دولار] ثم (١٨) دولار للبرميل الواحد. وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي فيها وقلة الطلب على القوى العاملة الوافدة.

٢ ـ استكمال أغلبية مشاريع البنية التحتية فيها من طرق، مدارس، مستشفيات... الخ، ونتيجة لإعادة النظر في برامجها وخططها التنموية واتخاذها سياسات تقشفية، فقد تضمنت خطتها التنموية الاستغناء عن مليون فرصة عمل، معظمها من العمالة الوافدة، وذلك لانخفاض التمويل اللازم لتلك المشاريع، ومحاولة إحلال العمالة الوطنية محلها.

٣ ـ تدفق الأيدي العاملة الآسيوية إلى أسواق العمل الخليجية بطرق مشروعة وغير مشروعة نظراً لقربها الجغرافي، ومحاولة تبرير ذلك بأنها أكثر مهارة من الأيدي العاملة العربية، وتوفُّر عنصر الطاعة فيها، بالإضافة إلى أن أجورها أقل ولا تحتاج إلى لم شمل الأسر.

٤ ـ خضوع أسواق العمل الخليجية إلى آلية السوق (الطلب والعرض) مما ساعد العمالة الآسيوية منافسة العمالة العربية نتيجة لقبولها بأجور أقل.

٥ ـ انعدام تنظيم انتقال العمالة العربية بين الدول العربية من جهة، وقيام بعض الدول الآسيوية بتنظيم انتقال عمالها عن طريق وكالات التشغيل خاصة في مجال خدمات البيوت.

٦ ـ رغبة الحكومات الخليجية بتنويع مصادر الأيدي العاملة، والتخلي قدر الإمكان عن الأيدي العاملة العربية كونها مصدر بعض الاضطرابات حسب وجهة نظرهم وخاصة أنها تتكلم اللغة العربية.

٧ ـ تعاقد الدول الخليجية مع الشركات الضخمة وبروز ظاهرة تسليم المفتاح، التي من شأنها استخدام العمالة ذات الأجور المنخفضة، وفي الغالب تكون من دول شرق آسيا. ولقد أكدت دراسة صادرة عن وزارة العمل بأن أسباب العودة كما أظهرت عينة الدراسة حسب الجدول رقم (٢-٤٥).

جدول رقم (٢-٤٥)

أسباب عودة العمالة العائدة الأردنية في الخارج

سبب العودة	٪ لمن أجابوا بنعم
(١) الاستقالة (طوعية)	٢٥,٠
(٢) ظروف العائلة	٢١,٧
(٣) انتهاء المشروع	١٥,٠
(٤) ظروف المعيشة	١٣,٣
(٥) صعوبات العمل	١١,٧
(٦) انتهاء العقد	٥,٠
(٧) وجود مصدر دخل كافي في الأردن	١,٦

المصدر: الجمعية العلمية الملكية، واقع ومستقبل سوق العمل، المصدر السابق.

يتضح من البيانات السابقة أن الأسباب الخاصة بالعائدين تشكل ٤٨,٣٪ من مجمل أسباب العودة (استقالة طوعية، ظروف العائلة، وجود مصدر دخل كافٍ في الأردن)، في حين تُعزى النسبة الباقية إلى أسباب لا يستطيع العائد التحكم بها وهي خارجة عن إرادته.

يمكن تأكيد أن بعض الدول العربية المستقبلة للعمالة الوافدة قد اتخذت إجراءات أدت إلى تراجع الطلب على تلك العمالة. ومن أمثلتها: قيام الحكومة الليبية بالتخلي عن حوالي (١١٠) ألف عامل عربي في شهري آب وأيلول من عام ١٩٨٥. وكذلك محاولة السعودية الاعتماد على السعوديين وتعويضهم بالعمال الوافدين ما أمكن، حيث وضعت الخطة الأخيرة رقماً وصل إلى (٦٠٠) ألف فرصة عمل سيتم الاستغناء عنها وإحلال العمالة السعودية محل العمالة الوافدة. وكذلك قيام الحكومة الكويتية بإنهاء عقود (١٧) ألف عامل وافد سنة ١٩٨٠، و(٢٠) ألف عامل سنة ١٩٨١.

إن الشواهد الأولية ستظهر عودة متزايدة للعمالة الأردنية من دول الخليج والسعودية، هذا إذا بقيت اتجاهات أزمة الخليج على ما هي عليه، وإن هناك آثاراً كبيرةً لهذه الأزمة على الأردن وخاصة سوق العمل، ويشهد سوق العمل ارتفاع معدلات البطالة لديه.

رابعاً: توزيع العمالة العائدة حسب المجموعات المهنية الرئيسة السابقة:

كانت غالبية العمالة الأردنية العائدة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦ من فئة المتخصصين والفنيين والتي بلغت نسبتهم ٣٤,٥٪، ويليها العاملون في مهن الإنتاج وكانت نسبهم ٢٨,٨٪، ثم الإداريون ونسبتهم ١١,٣٪، فالعاملون بالأعمال الكتابية ونسبتهم ٨,٤٪، ويظهر الجدول (٢-٤٦) المهن ونسبها بشكل تفصيلي.

جدول رقم (٢-٤٦)

العمالة العائدة حسب المجموعات المهنية الرئيسة السابقة

خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦

المجموعة المهنية الرئيسة السابقة	العدد	٪
المتخصصون والفنيون	٤٤٠	٣٤,٥
العاملون في الإدارة	١٤٤	١١,٣
العاملون في الأعمال الكتابية	١٠٧	٨,٤
العاملون في البيع	٦٩	٥,٤
العاملون في الخدمات	١٠٨	٨,٥
عمال الزراعة	٣٣	٢,٦
عمال الإنتاج	٣٦٧	٢٨,٨
غير مبين	٧	٠,٥
المجموع	١٢٧٥	١٠٠,٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، المصدر السابق.

الجمعية العلمية الملكية، المصدر السابق.

خامساً: توزيع العمالة العائدة حسب البلد التي كانوا يعملون بها:

شكلت العمالة الأردنية العائدة من الدول العربية ٩٦٪ من مجموع العمالة العائدة، خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦، وبلغت نسبة العائدين من السعودية ٤٨٪، ويليها الكويت ٢٦,٥٪، والإمارات العربية المتحدة ١٠٪، ثم قطر ١,٧٪، وتتوزع البقية على الدول العربية الأخرى.

وتبين أن هناك عمالة أردنية عائدة من دول أوروبا وأميركا الشمالية حيث بلغ عددهم ٥٢ عاملاً وعاملةً، وشكلت حوالي ٤٪ من جملة العمالة الأردنية العائدة في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ كما هو مبين في الجدول رقم (٢-٤٧).

جدول رقم (٢-٤٧)

العمالة الأردنية العائدة حسب البلاد التي كانوا يعملون بها والجنس خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦

البلدان التي كانوا يعملون بها	العدد	٪	الجنس	
			ذكر	أنثى
مجمل الدول العربية	١٢٢٣	٩٦,٠	١١٣٨	٨٥
السعودية	٦١٣	٤٨,١	٥٨٥	٢٨
الكويت	٣٣٦	٢٦,٤	٣٠٠	٣٦
الإمارات	١٣٥	١٠,٦	١٢٣	١١
قطر	٢٢	١,٧	٢٢	-
البحرين	١١	٠,٩	١١	-
عمان	١٢	٠,٩	١١	١
ليبيا	١١	٠,٩	١٠	١
دول عربية أخرى	٨٣	٦,٥	٧٥	٨
مجمل الدول الأجنبية	٥٢	٤,٠	٤٤	٨
دول أوروبية	٢٥	٢,٠	١٧	٨
دول أمريكية	١٣	١,٠	١٢	١
غير مبين	١٤	١,٠	٧	٧
المجموع	١٢٧٥	١٠٠,٠	١١٨٢	٩٣

المصدر: ـ دائرة الإحصاءات العامة، التقارير الشهرية عن الأردنيين العائدين من الخليج (تموز، آب، أيلول، تشرين أول، تشرين ثاني، كانون أول ١٩٨٦).

ـ الجمعية العلمية الملكية (المصدر السابق).

سادساً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة العائدة:

تتأثر الأيدي العاملة المهاجرة بالمجتمعات التي تعيش بينها، كما وتنقل بعض ما تأثرت به بعد عودتها إلى وطنها الأصلي سواء على المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاثنين معاً، يمكن معرفة الآثار الاقتصادية بصورة واضحة لكن الآثار الاجتماعية تعتبر من الصعوبة بمكان، ولكن بعض الآثار الاجتماعية لها انعكاسات اقتصادية، كالتعود على أنماط استهلاكية معينة وما يحمله هذا من آثار على الادخار والإنفاق على المستوى الشخصي وبالتالي على مستوى الاقتصاد القومي ككل، كالاستيراد من السلع والخدمات التي تعود العامل عليها في دول الاستقبال، ويمكن القول بأن العودة الصافية للأيدي العاملة المهاجرة إلى وطنها الأصلي تعتمد على عدد من العوامل كالعدد الكلي للعائدين والفترة الزمنية التي قضاها العائد عاملاً في الخارج ومستوى المهارات والخبرات التي اكتسبها وكونها خلال مدة إقامته بالخارج. وكذلك فإن طريقة تصرف العمالة العائدة بعد عودتها واستقرارها واختيارها للأسلوب والنشاط الاقتصادي الذي ترغب العمل به، والعمل على استقلال مدخراتها المتراكمة وبصورة عامة فيمكن تحديد آثار العمالة العائدة على مستوى الاستخدام وأوضاع سوق العمل في البلد الأصلي، وكذلك انخفاض حجم التحويلات من الخارج وبالتالي على ما تسجله من مؤثرات على الاقتصاد القومي، كميزان المدفوعات، والنشاط الاقتصادي بصورة عامة.

وبالرغم من محدودية ظاهرة الهجرة العائدة، إلا أن عودتها أثرت على سوق العمل الأردني، وخاصة أن قدومها تزامن مع ارتفاع نسب البطالة بسبب تراجع التحويلات للعاملين من الخارج، ونقص المساعدات العربية المقدمة إلى الأردن والتي تؤكد الأرقام الإحصائية المعلنة وواقع الحال بانخفاضها إلى نسب تتراوح بين [٢٠٪ و٣٠٪] على التوالي في عام ١٩٨٨ عن عام ١٩٨٣. ورافق ذلك استمرار الخلل بسوق العمل الأردني بسبب العجز في الأيدي العاملة في بعض القطاعات كالزراعة والتي لا زالت تستوعب أعداداً من العمالة الوافدة.

ولقد أظهرت الشواهد بأن هناك آثاراً إيجابيةً وآثاراً سلبيةً لعودة العمالة الأردنية العاملة بالخارج ويمكن تلخيصها بما يلي :

الآثار الإيجابية :

١ ـ تزويد سوق العمل الأردني بمهارات جديدة ومدربة ، خاصة أن أغلبها من دول الخليج التي تتوفر لديها الإمكانيات لإدخال التكنولوجيا المتوسطة والعالية ، ولم تظهر هذه الآثار بصورة واضحة بسبب عدم البدء بالكثير من المشروعات التي شملتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (١٩٨٦ـ١٩٩٠) بسبب مشكلة التمويل ولقد كان متوقعاً مساهمة مثل هذه العمالة المدربة والماهرة في قطاع الصناعة التحويلية والتعدين .

٢ ـ يمكن للعمالة العائدة أن تحل محل العمالة الوافدة إلى الأردن ، خاصة في مجال المهن الفنية التي يشغلها عمال من خارج الأردن ، إلا أن هذه النسبة سوف تكون متدنية ، لانخفاض أجور العمال الأجانب في الأردن وعدم قبول العمالة العائدة بنفس الأجور ، وإن ظهرت بوادر بقبول الانخفاض بالأجور والعمل ببعض المهن التي لم تكن مرغوبة لدى العمالة العائدة بالبدء وذلك بسبب عدم وجود فرص العمل التي أصروا بالبداية على رغبتهم العمل بها .

٣ ـ قيام العمالة العائدة في الأجل القصير بتحويل جزء من مدخراتها التي كانت قد ادخرتها أثناء وجودها في الخارج ، ولكن هذه الفرضية تراجعت أمام الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الأردن منذ نهاية عام ١٩٨٨ .

٤ ـ قيامهم باستخدام مدخراتهم وإنشاء مشروعات خاصة بهم مما يساهم بإيجاد فرص عمل لهم ولغيرهم مما يقلل من أعداد الباحثين عن عمل .

الآثار السلبية:

هناك آثار سلبية تترتب على عودة العاملين في الخارج أهمها:

١ ـ سوف يعـاني سوق العمـل الأردني من زيادة عرض القـوى العـاملة نتيجـة لعـودتهم، وخـاصة أنها تتزامن وارتفاع نسب البطالة حيث بينت دراسة دائرة الإحصاءات العامة أن حوالي ٦٠٪ من القوى العاملة الأردنية العائدة تقع في الفئة العمرية (٢٠ـ٣٩).

٢ ـ يتـرتب على عودة المغتـربين إلى الأردن انخفاض تحويلاتهم من الخارج، وتراجعها على المدى الطويل وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات الأردني وانخفاض الأرصدة من العملات الأجنبية.

٣ ـ زيادة الطلب على الخدمات العامة، كالتعليم، الخدمات الصحية، الإسكان، والماء والكهرباء، وكذلك زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، إضافة إلى أن غالبية العمالة العائدة ستمارس نفس العادات الاستهلاكية التي مارستها خارج الأردن، أي أن أنماط الاستهلاك لغالبيتهم تختلف عن المقيمين إلى حد ما.

٤ ـ ستواجه العمالة العائدة بالبداية ظروفاً معيشيةً تختلف اختلافاً كلياً عن الظروف التي كانوا يمارسونها في الخارج، وبالتالي سوف تكون هناك صعوبة لتكيفهم مع الأوضاع الاقتصادية، وتدني الأجور وعدم توفر فرص عمل لهم.

٥ ـ معـانـاتهم بالبداية بسبب تغير الظروف المعاشية، والبيئة وإن كانت غالبيتها متشابهة وخاصة للعمالة العائدة من دول الخليج، ولكن هذه المعاناة تكون أشد حدة لمن قضى فترة طويلة، أو لدى الأبناء الذين ولدوا في بلدان الاستقبال وعليهم أن ينتقلوا إلى بلدانهم.

المراجع

١ ـ الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الأول، ١٩٨٩، د. عيسى إبراهيم وآخرون.

٢ ـ د. أحمد قاسم الأحمد، الهجرة الخارجية للقوى العاملة لأقطار مجلس التعاون العربي، ورقة عمل قدمت إلى اجتماع الخبراء المنعقد في عمان من [٢٠-٢٢/٥/١٩٩٠] حول التعاون الإقليمي في مجال السكان وانتقال القوى العاملة في العالم العربي، وزارة العمل الأردنية ومنظمة العمل الدولية.

٣ ـ د. أحمد قاسم الأحمد، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العائدة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، أيار، ١٩٩٠، ورقة عمل أعدت لاجتماع الخبراء حول «هياكل القوى البشرية في سوق العمل الأردني، عمان ٢٣/٥/١٩٩٠.

٤ ـ د. ليلى أحمد الخواجة، ظاهرة الهجرة العائدة وانعكاساتها الاقتصادية على دول الإرسال العربية، ورقة عمل قدمت بندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، ٤-٩ كانون الأول، ١٩٨٩، عمان ـ الأردن.

٥ ـ د. صالح الخصاونة، الهجرة الأردنية العائدة، خصائصها، أسبابها، وآثارها، وزارة العمل، مجلة العمل، العدد ٣٨، السنة العاشرة، ١٩٨٧.

٦ ـ أ.د. سلوى علي سليمان، آفاق وتوقعات الهجرة العائدة إلى الوطن العربي، ورقة عمل قدمت بندوة حول اجتماع خبراء إقليمي في مجالات السكان وانتقال القوى العاملة في العالم العربي، وزارة العمل الأردنية ومنظمة العمل الدولية (٢٠-٢٢/٥/١٩٩٠).